

محافظ عدن يبحث مع ممثل المفوضية السامية إعداد

تصور لتأهيل اللاجئين

من جانبه أشاد ممثل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في اليمن بالدعم الذي تقدمه السلطة المحلية وبدن والمؤسسات الدولية والمناحين للمفوضية التي تسعى الى التخفيف من العبء الذي يسببه تدفق اللاجئين لحافظة عدن .

حضر اللقاء وكيل المحافظة احمد سالم ربيع علي ومدير مكتب المفوضية السامية لشؤون اللاجئين حسين سيد محمود .

عمل تصور حول كيفية تأهيل اللاجئين لمواكبة متطلبات الحياة عند عودتهم إلى أوطانهم .. وفي اللقاء أشاد المحافظ رشيد بالدعم الذي تقدمه السلطة المحلية وبدن وتوفير المساعدات لمخيمات اللاجئين .. داعياً المفوضية إلى بذل مزيد من الجهود الداعمة لهم كون محافظة عدن تتحمل عبئاً كبيراً جراء توافد اللاجئين والنازحين إليها الأمر الذي يسبب تفاقماً في مشكلة الخدمات .

عدن/ سبأ
بحث محافظ عدن المهندس وحيد علي رشيد أسس مع ممثل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في اليمن جوهانس فاندنر إمكانية تعزيز التنسيق بين السلطة المحلية والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين لمواجهة احتياجات اللاجئين وإيجاد المعالجات اللازمة وتوفير المساعدات لهم .

وتناول اللقاء دور المفوضية في دعم اللاجئين وإمكانية



وفي الاجتماع أشار مدير عام مديرية الظهار وليد القيسي إلى أنه يجري حالياً استكمال العمل في تسعة مشاريع بالمديرية وانجازها وافتتاحها بتكلفة 678 مليوناً و570 ألف ريال.. مشدداً على أهمية دور المجالس المحلية في تحريك عجلة التنمية والرقابة والإشراف والمتابعة لسير المشاريع القائمة واستكمالها في موعدها المحدد.

محلي " الظهار " باب يقر تدشين عدد من المشاريع الخدمية احتفاءً بأعياد الثورة اليمنية

بتكلفة مليار و900 مليون ريال

المديرية بتكلفة 50 مليون ريال، بالإضافة إلى وضع حجر الأساس لثمانية مشاريع خدمية وتنموية في قطاعات التربية والأشغال العامة والطرق والصحة والزراعة والري بتكلفة 223 مليوناً و222 ألف ريال .

كما سيتم افتتاح عشرة مشاريع في قطاع التعليم بتكلفة 434 مليوناً و789 ألف ريال وثمانية مشاريع في قطاع

إب/ سبأ
أقر المجلس المحلي بمديرية الظهار محافظة إب، المشاريع التي سيتم افتتاحها ووضع حجر الأساس لها احتفاءً بأعياد الثورة اليمنية سبتمبر وأكتوبر بتكلفة مليار و901 مليون و602 ألف ريال بتمويل محلي.

تضمنت المشاريع التي سيتم وضع حجر الأساس لها ، مشروع إنارة شوارع

مناقشة الآليات الكفيلة بإنجاز مشروع سد حسان الاستراتيجي بأين

ب20 الف فدان .. لافتاً إلى أن الإدارة الجديدة للمشروع تمثل خطوة هامة من أجل التغلب على الصعوبات التي تواجه المشروع .

وشدد العقائل على القيادة الجديدة للمشروع أهمية مضاعفة الجهود مع الفريق الهندسي الوطني لضمان تحقيق خطوات سريعة في عملية التنفيذ..

دولار بتمويل من صندوق ابوظبي . وفي اللقاء الذي ضم مدير مشروع سد حسان الدكتور يوسف احمد فارح .. أشار المحافظ إلى أهمية السد في رفد القطاع الزراعي بالمياه كونه من الروافد الاقتصادية المهمة في المحافظة ويغذي مساحة زراعية كبيرة تقدر

أبين/ سبأ
ناقش محافظ أبين جمال العقائل أسس مع وكيل وزارة الزراعة لقطاع الري المهندس عبدالواحد الحمدي ومدير شركة هينان الصيدية " سيد فو" المنفذ لسد حسان الاستراتيجي والآليات والسبل الكفيلة بالإسراع في إنجاز المشروع البالغة تكلفته 120 مليون

اختتام المرحلة الأولى من مشروع شبكة الأمان وتحسين سبل المعيشة



المشاركة ومناقشتها واستعراض مجريات بعض المشاريع كتوزيع الغذاء المجاني، ومشروع الغذاء مقابل التدريب، وخصص اليوم الثاني لتدريب موظفي الإغاثة على آليات الاستهداف المكتبي والميداني، وكيفية دراسة تكاليف المشاريع وآليات التنفيذ. كما خصص اليوم الثالث للتدريب حول كيفية التخطيط لمراحل المشاريع وكتابة التقارير. وفي ختام الورشة قام المشاركون برفع توصياتهم ومناقشتها في اجتماع مع مسؤولي الإدارات في المركز الرئيس للمنظمة وكذلك تدشين أعمال المرحلة الثانية من المشروع.

الثورة / قاسم الشاوش

اختتمت أمس بصنعاء المرحلة الأولى من مشروع شبكة الأمان وتحسين سبل المعيش بورشة تقييمية لتدشين المرحلة الثانية من المشروع والتي تضم 333 من العاملين في المشروع من محافظات صنعاء، ذمار، مأرب، والحديدة.

وبدأت الورشة في يومها الأول بالاستماع للعروض المقدمة من موظفي الإغاثة من المحافظات

جمعت 61مليار جنيه مصر تغلق بيع شهادات استثمار قناة السويس الجديدة



القاهرة/ سبأ
أكد محافظ البنك المركزي المصري هشام رامز أن حصيلة بيع شهادات استثمار/ قناة السويس الجديدة/ بلغت 61 مليار جنيه (8.54 مليار دولار) خلال 8 أيام عمل فقط، وهو أكثر من المبلغ المطلوب جمعه بمليار جنيه (140 مليون دولار).

ونقلت مصادر إعلامية مصرية لليلة الماضية عن رامز قوله إنه تم إغلاق باب بيع شهادات استثمار قناة السويس الجديدة بعد جمع التمويل المطلوب، وهو 60 مليار جنيه .

وأوضح محافظ البنك المركزي المصري أن الأفراد لا يزالون يسيطرون على الجانب الأكبر من شراء الشهادات بنحو 90 في المائة والمؤسسات نحو 10 في المائة.

وأصدر الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي مؤخراً، قراراً بقانون يقضي بإصدار شهادات استثمار وتنمية قناة السويس لتمويل مشروع /قناة السويس الجديدة/ وذلك لجمع نحو 60 مليار جنيه (8.4 مليار دولار) تمثل تكاليف المراحل الأولية للمشروع والتي تحملها الجيش المصري المشرف على المشروع حتى بدء طرح الشهادات في البنوك.

وطرح البنك المركزي المصري شهادات استثمار قناة السويس في 4 بنوك حكومية، بعائد 12 في المائة سنوياً معفاة من الضرائب، وبضمان وزارة المالية وهيئة قناة السويس، لجمع 60 مليار جنيه (8.4 مليار دولار) سيكون سدادها من إيرادات القناة.

وتصدر شهادات استثمار قناة السويس الجديدة بالجنيه المصري في فئات 10 و100 و1000 جنيه بسعر فائدة 12 في المائة لمدة 5 سنوات وسوف يصرف العائد كل 3 أشهر للشهادات فئة

وطرحت الحكومة المصرية في عام 2005م نحو 20 في المائة من أسهم الشركة المصرية للاتصالات بقيمة بلغت وقتها نحو 2.7 مليار جنيه، وتم تغطية الاكتتاب بنحو 12 مرة لتتجاوز الأموال التي جرى رصدها لشراء أسهم الشركة التي تعد المزود الوحيد لخدمات الهاتف الثابت في مصر نحو 32 مليار جنيه، وهذا الاكتتاب هو أكبر طرح في تاريخ البورصة المصرية حتى وقتنا هذا..

منقطع النظير في فترة قصيرة، بعد أكبر تمويل شعبي في تاريخ مصر .

وأضاف الخبراء إن مصر لم تشهد من قبل جمع مبالغ كبيرة في وقت قصير لإنشاء مشروع قومي.. مشيرين إلى أن أبرز المشاريع التي التفت حولها المصريون كان إنشاء بنك مصر في عام 1920، لكن أغلب المساهمين فيه كانوا شركات.

1000 جنيه، وعائد تراكمي للشهادات فئة 10 و100 جنيه بعد انتهاء مدتها البالغة 5 سنوات، أي أن الشهادة التي قيمتها 10 جنيهات ستسترد 18 جنيهاً بعد 5 سنوات، وتصدر للأفراد والمؤسسات المصرية في داخل وخارج البلاد.

وقال خبراء إقتصاديون إن تمويل/قناة السويس الجديدة/ عبر شهادات الاستثمار التي جرى طرحها مؤخراً ولاقت إقبالاً

ستة تريليونات دولار لمكافحة تغير المناخ سنوياً



عشرة المقبلة ستكون حاسمة لأن "الاقتصاد العالمي سينمو أكثر من النصف وسيقتل نحو مليار شخص للأقامة في المدن" فضلاً عن أن التقنيات الجديدة ستغير وجه الأعمال التجارية وأنماط الحياة.

وقالت المفوضية إن الحفاظ على نموذج البنى التحتية التي تنفذ ثاني أكسيد الكربون بنسب عالية للمدن والنقل والطاقة وشبكات المياه يستلزم استثمارات بقيمة 90 تريليون دولار في السنوات الخمسة عشرة المقبلة أو ستة تريليونات دولار في العام.

وبالمقارنة فإن الانتقال إلى المصادر المنخفضة الكربون مثل طاقة الرياح والطاقة الشمسية سيكلف 270 مليار دولار في العام فقط.

ونصح نيكولاس ستيرن كبير اقتصاديي البنك الدولي السابق وعضو المفوضية الحكومات بالتخلي عن "السباق المفلعل" بين النمو الاقتصادي والعمل من أجل مكافحة الاحتباس الحراري.

عليه في فرنسا أواخر عام 2015 - لخفض انبعاث الغازات المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري.

ومازالت جهود القضاء على الانبعاثات بطيئة رغم انطلاقها منذ 20 عاماً.

وقال التقرير "الطريقة التي ستتطور بها المدن الأكبر والأسرع نمواً في العالم ستكون حاسمة لمسار الاقتصاد والمناخ العالميين" موصياً بتحول سكان المدن إلى استخدام السيارات الصغيرة الأقل استهلاكاً للطاقة وزيادة الاستثمار في وسائل النقل العام.

وأشار التقرير إلى أن نحو نصف سكان الأرض البالغ عددهم 7.2 مليار نسمة يعيشون في المدن التي تسهم بنسبة 80% من النمو الاقتصادي العالمي وبنحو 70% من غازات الاحتباس الحراري المرتبطة بتوليد الطاقة لكن الكثير من المدن ما زالت تتمدد بشكل خارج عن السيطرة.

وأشار التقرير إلى أن السنوات الخمسة

(رويترز)

قال تقرير دولي أمس الثلاثاء إن الاستثمارات المخصصة للاسهام في مكافحة تغير المناخ يمكنها أيضاً تحفيز النمو الاقتصادي بدلاً من إبطائه كما يخشى كثيرون لكنه حذر من أن الوقت ينفذ لتحويل المدن وتبديل مصادر الطاقة وهي عملية تبلغ تكلفتها مليارات الدولارات.

وقالت الدراسة التي شارك في وضعها رؤساء حكومات ورجال أعمال واقتصاديون وغيرهم من الخبراء إن الخمسة عشر عاماً المقبلة ستكون حاسمة للانتقال بدرجة أكبر إلى الطاقة النظيفة بدلاً من الوقود الأحفوري سعياً لمكافحة الاحتباس الحراري وتخفيض تكاليف الرعاية الصحية الناتجة عن أمراض يسببها التلوث.

وقال فيليب كالديرون رئيس المكسيك السابق ورئيس المفوضية العالمية للاقتصاد والمناخ في مؤتمر صحفي "من الممكن معالجة تغير المناخ وتحقيق النمو الاقتصادي في نفس الوقت".

وأضاف أن الكثير من الحكومات والشركات مخطئة في خشيتهما من أن تقوض الإجراءات التي ستتخذها لمكافحة الاحتباس الحراري النمو الاقتصادي وفرص العمل.

ومن المفترض أن يقدم التقرير إرشادات لقيادة العالم الذين سيجمعون في مؤتمر عن تغير المناخ في 23 سبتمبر يستضيفه الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون.

وتعمل نحو 200 دولة على وضع ميثاق في الأمم المتحدة - من المتوقع أن يصادق

توقعات بخفض أوبك إنتاجها

فيينا (رويترز) - قال الأمين العام لمنظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) عبد الله البدري إنه يتوقع أن تخفض المنظمة سقف الإنتاج المستهدف إلى نحو 29.5 مليون برميل يومياً عندما تجتمع في أواخر نوفمبر تشرين الثاني.

ورداً على سؤال عما إذا كان سقف الإنتاج عند 30 مليون برميل يومياً يظل مناسباً في العام المقبل قال البدري "لا أعتقد ذلك." أعتقد أن إنتاجنا قد يصل في 2015 إلى 29.5 وليس 30 مليون برميل يومياً."

وقال البدري إن إنتاج أوبك غالباً ما يتذبذب بشكل طفيف

حول سقف الإنتاج المستهدف، ولكن عند سؤاله عما إذا كان يشير إلى تغير محتمل في سقف الإنتاج المستهدف قال "أعتقد أن المستهدف سيكون أقل ربما بنحو 500 ألف (برميل يومياً)." وأضاف قائلاً للصحفيين إنه يتوقع عودة أسعار النفط إلى الارتفاع بعد الخسائر التي منيت بها في الآونة الأخيرة.

وأشار إلى أن سعر الخام تراجع على مدى الشهرين الماضيين قائلاً "لا أعتقد أن هذا الاتجاه سيستمر. نتوقع أن يرتفع السعر بحلول نهاية العام."

وأضاف "أرأيت الكثير من تحركات الأسعار صعوداً ونزولاً وأعتقد أن هذه تقلبات ذات طبيعة موسمية